



إلغاء تدريجي لعقوبة الإعدام وتنفيذ عقوبات بديلة إنسانية بعد وقف تنفيذ عقوبة الإعدام أو إلغائها

أطلقت المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في 17 تشرين ثاني / نوفمبر 2012، مشروعاً لمدة عامين لدعم حقوق الإنسان من خلال الإلغاء التدريجي لعقوبة الإعدام وتنفيذ عقوبات بديلة إنسانية في أربع مناطق من العالم.

ويجري تنفيذ هذا المشروع بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، بموجب آلية الديمقراطية وحقوق الإنسان EIDHR . وحكومة المملكة المتحدة ضمن إطار إدارة التنمية الدولية DfID .

المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI) منظمة دولية غير حكومية تعمل على إصلاح نظم العدالة الجنائية على مستوى العالم.

تتمتع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بصفة استشارية لدى المجلس الإقتصادي والإجتماعي في الأمم المتحدة (ECOSOC) ومجلس أوروبا. ولديها صفة مراقب لدى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والاتحاد البرلماني الدولي، وصفة مراقب لدى اللجنة الإفريقية لخبراء حقوق ورفاه الطفل. كما أن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي مسجلة كمنظمة مجتمع المدني المسجلة مع منظمة الدول الأمريكية (OAS).

كم ان المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي عضو في اللجنة التوجيهية للتحالف الدولي لمناهضة عقوبة الإعدام (WCADP).

إلغاء عقوبة الإعدام والعقوبات البديلة

تؤمن المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي بأن عقوبة الإعدام هي عقوبة مهينة تمثل منتهى القسوة واللاإنسانية . كما أنها تمثل إنكاراً غير مقبول لكرامة الإنسان وسلامته. عقوبة الإعدام تشكل انتهاكاً

للحق الأساسي في الحياة والحق في عدم التعرض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على النحو المبين في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . وهي عقوبة لا رجعة عنها بعد تطبيقها، وحيث أن نظم العدالة الجنائية معرضة للخطأ أو التمييز، فمن المؤكد بأن عقوبة الإعدام قد تفرض على الأبرياء.

كان هنالك اتجاه عالمي نحو إلغاء عقوبة الإعدام وتقييد لاستخدامها على مدى السنوات الخمسين الماضية. وحتى الآن، 105 دولة ألغت عقوبة الإعدام في قوانينها، وكذلك 35 دولة لا تطبقها من حيث الممارسة أنها لم تنفذ أية عملية إعدام لأكثر من عشر سنوات، و58 دولة ما تزال تحتفظ بعقوبة الإعدام¹. صادقت العديد من الدول على الصكوك الدولية والإقليمية التي تفرض قيوداً على استخدام عقوبة الإعدام و في نهاية المطاف إلغائها . صادقت خمس وسبعون من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والذي يهدف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاتجاه المشجع، لا تزال تنفذ أعداد كبيرة من عمليات الإعدام، والعديد من البلدان تحتفظ بعقوبة الإعدام بحكم الأمر الواقع أو في تشريعاتها.

في كثير من البلدان التي أبقت على عقوبة الإعدام هناك توسع كبير في تطبيقها : لا تقتصر الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام على "أشد الجرائم خطورة" على النحو المحدد في القانون الدولي والضمانات الدنيا لا تحظى بالاحترام. كثيراً ما تفرض عقوبة الإعدام بشكل غير متناسب على "الأخر" في المجتمع، مثل الفقراء والسكان الأصليين والأقليات الإثنية والجنسية والدينية، والفئات الضعيفة الأخرى كالذين يعانون من مشاكل الصحة العقلية أو صعوبات في التعلم. وكثيراً ما يتم احتجاز السجناء المحكوم عليهم بالإعدام في ظروف أسوأ بكثير من السجناء الآخرين مما يسبب لهم معاناة بدنية و / أو نفسية.

التحديات في إطار نظام العدالة الجنائية لا تنتهي مع وقف أو إلغاء عقوبة الإعدام. العديد من البلدان التي أوقفت التنفيذ لم توفر ظروفًا إنسانية للسجناء المحبوسين إلى أجل غير مسمى في أجنحة "المحكوم عليهم بالإعدام"، أو استبدالها بعقوبات تصل إلى حد التعذيب أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، مثل السجن مدى الحياة دون إمكانية الإفراج المشروط، والحبس الانفرادي لفترة طويلة وفترات غير محددة من الزمن، وعدم كفاية الاحتياجات الأساسية المادية أو الطبية. وظروف احتجاز عقابية ومعاملة أقل تفضيلاً ما بين السجناء المحكوم عليهم بالإعدام.

الأهداف المحددة للمشروع

1. تنفيذ الحكومات بالحد من تطبيق عقوبة الإعدام وتنفيذ المعايير الدولية الدنيا الخاصة بعقوبة الإعدام والذين يواجهونها، والتي تؤدي إلى وقف التنفيذ، و في نهاية المطاف إلغاء العقوبة.
2. تنفيذ الحكومات بالحد من تطبيق السجن مدى الحياة/ على المدى الطويل وتنفيذ المعايير الدولية

¹ منظمة العفو الدولية، أحكام بالإعدام وتنفيذها في 2012، 2011 ص 57

الدنيا بعد وقف تنفيذ أو إلغاء عقوبة الإعدام ، مما يؤدي إلى تنفيذ الأحكام النهائية والعقوبات القسوى التي هي عادلة ومتناسبة وتحترم حقوق الإنسان الدولية.

3. تطوير قدرات المجتمع المدني لزيادة الوعي وتبادل المعلومات فيما يتعلق بتطبيق عقوبة الإعدام وتعزيز وتقوية العقوبات البديلة .

الأنشطة الرئيسية

1. بناء القدرات الفنية وتوفير الدعم المستهدف والعمل للبرلمانيين وغيرهم من صناع القرار الرئيسيين لإجراء إصلاحات قانونية وسياسية نحو إلغاء عقوبة الإعدام واعتماد عقوبات بديلة إنسانية.
2. تعزيز قدرة موظفي السجون في مجال الحد الأدنى للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والمعايير المناسبة لحماية حقوق الذين يواجهون عقوبة الإعدام أو يقضون حكماً مدى الحياة / لمدى طويل .
3. تعزيز بناء القدرات المحلية والإقليمية وقدرات منظمات المجتمع المدني لوضع وتنفيذ استراتيجيات كسب التأييد الفعالة والمستدامة والاستراتيجيات العامة للتوعية.
4. دعم الصحفيين المحليين لكتابة ونشر مواد صحفية مستقلة تستند إلى الأدلة بشأن تطبيق عقوبة الإعدام والعقوبات البديلة. وإطلاق مسابقة عالمية للتحقيقات الصحفية .
5. نشر الأوراق البحثية حول القضايا المستجدة والمعلومات ذات الصلة وملخصات السياسات ومعلومات الوقائع.
6. القيام بأنشطة كسب التأييد والضغط على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

يهدف مشروع المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي إلى مواجهة تحديات مواقف المجتمع فيما يتعلق بتأثير وفعالية عقوبة الإعدام، لزيادة الوعي العام لصالح إلغائها، ودعم الحكومات والجهات المعنية في التقدم نحو إلغاء عقوبة الإعدام، بما في ذلك وقف إصدار أحكام الإعدام ووقف تنفيذه، والحد من عدد الجرائم المعاقب عليها بالإعدام ، بحيث تقتصر على الجرائم الأشد خطورة، وتخفيض عدد أحكام الإعدام التي تصدر، وإلغاء أحكام الإعدام الإلزامية، وزيادة الوعي بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقواعد ذات الصلة. سوف تعمل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي على زيادة الوعي بأن غالباً ما تستخدم عقوبة الإعدام كأداة للقمع السياسي إضافة إلى استخدامها استخدامها بطريقة تمييزية.

سوف تعمل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي عبر كسب تأييد الدول لصالح التصديق و / أو تنفيذ صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة ، بما في ذلك العهد الدولي، والبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR)، واتفاقية مناهضة التعذيب

(CAT)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب (البروتوكول الاختياري)، والقواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (SMR).

ستعمل المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي مع الحكومات لتحسين ظروف احتجاز أولئك الذين يواجهون عقوبة الإعدام / ينتظرون تنفيذ حكم الإعدام أو يقضون حكماً مدى الحياة / لمدة طويلة، وزيادة الوعي بأن المحكوم عليهم بالإعدام أو مدى حياة / لمدد طويلة يستحقون ذات الحقوق الأساسية كأى فئة أخرى من السجناء. كما ستعمل المنظمة مع الحكومات بغية النظر بعناية فيما إذا كانت العقوبات البديلة عن عقوبة الإعدام، مثل السجن مدى الحياة والسجن الطويل الأمد، والامتثال للمعايير والقواعد الدولية.

تسعى المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي إلى المزيد من الشفافية والمساءلة في نظم العدالة الجنائية من خلال وضع السياسات الشاملة والإصلاح القانوني، بما في ذلك عمليات الإصلاح التي تهدف إلى تشجيع الطابع الإنساني لأوضاع السجن وتنفيد برامج إعادة التأهيل.

النطاق الجغرافي للمشروع

- آسيا الوسطى: كازاخستان وطاجيكستان.
- شرق أفريقيا: كينيا وتنزانيا وأوغندا.
- شرق أوروبا: روسيا البيضاء وروسيا.
- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: الأردن والمغرب وتونس.

وسيتم تنفيذ المشروع من خلال المكاتب الإقليمية ومقرها في أستانا وعمان وموسكو. وسيتم تنفيذ القسم الخاص في المشروع بشرق أفريقيا من قبل شريك المنظمة، مؤسسة مبادرة حقوق الإنسان ومقرها في كمبالا، أوغندا (www.fhri.or.ug). وسيشرف على هذا المشروع مدير مشروع متخصص مقره في المكتب الرئيسي للمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي في لندن.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال

الآنسة جاكلين ماكليشير
مديرة مشروع عقوبة الإعدام
المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي (PRI)
62-60 كوميرشال ستريت، لندن E1 6LT، المملكة المتحدة
هاتف: +44 (0) 20 7274 6515
البريد الإلكتروني: jmacalesher@penalreform.org
الموقع: www.penalreform.org